

درعا .. تسويات الجنوب السوري فى ضوء معادلات الصراع الإقليمى.

د. صافيناز محمد أحمد

رئيس تحرير دورية بدائل

مركز الأهرام للدراسات السياسيه والاستراتيجيه

بالرغم من حالة «الثبات» التى أصبحت عليها الأزمة السورية خلال العامين الماضيين، وتراجع مستوى ونطاق الصراع المسلح بين النظام السورى والمعارضة المسلحة، لاتزال معادلات الصراع السورى بأبعادها الدولية والإقليمية معقدة ومتشابكة وقابلة للاشتعال فى أى وقت متى توافرت الشروط لذلك. وخصوصا فى ملفات «التسويات المناطقية» التى كانت إحدى آليات الدور الروسى فى مرحلة ما بعد انتهاء المواجهات بين النظام والمعارضة فى المدن الكبرى.

ويعد ما حدث فى مدينة درعا بالجنوب السورى منذ يوليو 2021، أكبر دليل على مدى قابلية ملفات «التسويات المحلية» فى سوريا لتجدد الصراع المسلح بشأنها، ما يعكس حقيقة أن التسويات التى شهدتها المدينة عبر التفاهات الروسية الأمريكية المشتركة فيما عرف بـ «تفاهات درعا» فى يوليو 2018، والتى بمقتضاها دخلت المدينة ضمن مناطق «خفض التصعيد»، كانت تسويات هشة لم تبين على قواعد راسخة وثابتة، ولم يكن الهدف الرئيسى منها الانتقال من مرحلة التسوية المحلية إلى تسويات أكبر وأشمل تبنى على آلية «التفاهات المشتركة» بين القوى الدولية المعنية بالصراع السورى، بقدر ما كان الهدف هو النأى بمنطقة الحدود الثلاثية بين سوريا والأردن وإسرائيل (الجولان المحتلة) بعيدا عن التواجد المسلح «المزدوج» المناوئ



للوجود الإسرائيلي في الجولان المحتل، والذي يشمل طرفين: الأول، الميليشيات الإيرانية المسلحة أو تلك المرتبطة بعلاقات ولائية معها وتعمل على الأرض السورية إلى جانب قوات النظام. والطرف الثاني، فصائل المعارضة السورية المسلحة التي بقيت في المدينة، والتي احتفظت بأسلحتها الخفيفة عبر تسويات يوليو 2018. وكلا الطرفين يؤثر وجوده بالقرب من الحدود السورية الجنوبية سلبا على حالة استقرار تلك الحدود مع الأردن وإسرائيل.

هذا بخلاف ما تمثله درعا من أهمية خاصة للأردن كمحافظة حدودية متاخمة لها؛ وهو ما جعل أحداث التصعيد التي شهدتها المحافظة منذ يوليو 2021 تتصدر أولويات عمان في المباحثات التي جمعت الملك عبدالله ملك الأردن مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في موسكو خلال شهر أغسطس 2021؛ أي بعد شهر واحد من تجدد التصعيد في المدينة، حيث أعادت عمان إغلاق معبر «نصيب» الحدودي مع سوريا، في ظل أجواء التصعيد العسكري بين القوات الحكومية وبين المعارضة في درعا. ومن دواعي المخاوف الأردنية هنا هو التحسب لدور إيران على الأرض في درعا عبر ميليشياتها المتعاونة مع النظام السوري، بما يزيد من سخونة الأجواء مع إسرائيل بالقرب من الحدود الأردنية. فضلا عن صعوبة تأمين الطريق الدولي دمشق - عمان والذي تنشط عليه حركة تجارة ونقل فعالة بين الدولتين، يضاف إلى ذلك التركيبة الاجتماعية في درعا ذات الطبيعة العشائرية المشابهة إلى حد كبير للتركيبة الاجتماعية في الأردن. إلى جانب ارتباط فصائل المعارضة في جنوب سوريا بغرفة عمليات الموك في منطقة الحدود السورية الأردنية التي أشرفت عليها الولايات المتحدة.

كل هذه المعطيات رفعت من أهمية درعا وموقعها في مسار الصراع السوري من ناحية، وفي منطقة المثلث الحدودي بين سوريا والأردن وإسرائيل من ناحية ثانية، الأمر الذي دفع الأردن إلى مطالبة موسكو بضرورة إعادة دورها التفاوضي بين النظام والمعارضة في درعا إلى الواجهة مرة أخرى، بما يحقق الاستقرار في منطقة الجنوب السوري ذات الأهمية الاستراتيجية.



أسباب تجدد الصراع فى درعا

التقاهمات الروسية الأمريكية المشتركة التى نتج عنها اتفاق التهدئة فى درعا خلال يوليو 2018، أقرت بنقل فصائل المعارضة المسلحة السورية، التى ترفض تسليم أسلحتها للقوات الحكومية السورية، إلى إدلب فى الشمال الغربى السورى، مع بقاء العناصر التى قبلت الدخول مع النظام فى مصالحات، مقابل تسوية وضعها الأمنى فى المحافظة. الغربى فى الأمر خلال مواجهات أغسطس 2021، أى بعد ثلاثة سنوات من التقاهمات السابق ذكرها، أن هذه المواجهات المسلحة مع النظام تمت من قبل العناصر المسلحة التى رتبت أوضاعها الأمنية مع النظام، وقبلت المصالحة معه وبقيت فى المحافظة. فما الذى حدث إذن؟.

تشير المصادر إلى أن عملية تسليم بعض العناصر المسلحة فى درعا أسلحتها للنظام السورى وفقا لتقاهمات يوليو 2018، لم تكن شاملة لكافة الأسلحة المتوسطة والثقيلة التى كانت بحوزتها، وأن بعض هذه العناصر إما تحايلت على الوضع الجديد الذى وجدت نفسها مجبرة عليه، وهو قبول التسوية مع النظام، بإخفاء ما لديها من مخزون أسلحة نوعية وثقيلة، وإما استطاعت خلال السنوات الثلاثة الماضية إعادة تسليح نفسها بالعتاد الثقيل مرة أخرى، وهو ما رصده النظام السورى مؤخرا فطالب تلك العناصر بتسليم أسلحتها والرحيل إلى إدلب، حيث تتواجد الفصائل المسلحة وتحظى برعاية تركيا. واشتعلت المواجهات جراء رفض تلك العناصر الامتثال لهذه المطالب، ما اعتبره النظام خرقا لاتفاقات التهدئة التى تمت فى المحافظة قبل ثلاثة سنوات.

أما رواية النظام السورى فمختلفة؛ حيث طالبت اللجنة الأمنية الخاصة بالمحافظة والممثلة للحكومة السورية - عبر الوسيط الروسى الذى تمثله الشرطة الروسية العاملة فى المحافظة - ترحيل خمسة من العناصر النشطة المتشددة من عناصر المعارضة إلى إدلب، حيث تتهمهم الحكومة بالانتماء إلى تنظيم الدولة «داعش» من خلال فصيل خالد بن الوليد الذى بايع التنظيم، وطالبت كذلك بتسليم الأسلحة الفردية الخفيفة، التى سبق وأن سمحت اتفاقات التهدئة للمعارضة الاحتفاظ بها. ووفقا لهذه القناعة شنت الفرقة الرابعة من الجيش السورى هجوما على محافظة درعا، وتحديدا على منطقة «درعا البلد»



التي تمثل الأحياء الجنوبية من محافظة درعا ويسكنها مقاتلين معارضين، خلف دماراً في المدينة التي ظلت هادئة وبعيدة عن المواجهات المسلحة على مدار السنوات الثلاثة الماضية. بما يشير إلى رغبة النظام السوري إخلاء المدينة من كافة العناصر المسلحة بمختلف تصنيفاتهم.

لكن الواقع الفعلي الذي تعيشه درعا يشي بتحولها، وعلى مدى السنوات الثلاثة الماضية، إلى محافظة تموج بعدة مشكلات كفيّلة بإخراجها من حالة «التهدئة» إلى حالة «التصعيد» ومنها: استمرار الأوضاع المعيشية الصعبة الناتجة عن حالة الدمار الشاملة التي تعرضت لها المدينة خلال سنوات الصراع المسلح، بخلاف تأخر وغموض أفق عمليات إعادة الإعمار نتيجة لغياب بيئة دولية وإقليمية لديها الرغبة في التوصل لتسوية حقيقية للأزمة السورية. ما أثر سلباً على حياة ساكني المدينة وأنتج حالة غضب تمثلت في أمرين: الأول، رفض المدينة الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو 2021، وهو ما اعتبره النظام تحدياً فعلياً له. والثاني، الاحتجاجات التي شهدتها المدينة وتحديداً درعا البلد، تنديداً بحالة الحصار الذي فرضته قوات النظام على البلدة، يضاف إلى ذلك حالة التشدد التي تدير بها اللجنة الأمنية الحكومية الأوضاع في المدينة تجاه السكان، بخلاف الإشكاليات الأمنية التي تثيرها عناصر المعارضة التي بقيت في المدينة، والتي وجدت نفسها مجبرة ومضطرة للقبول بالمصالحة.

فرص صمود التسوية الجديدة في درعا

ومع مطلع سبتمبر 2021، كانت الوساطة الروسية بين النظام والمعارضة في درعا قد أتت ثمارها - بعد شهرين من المفاوضات الفاشلة - بإعلان وقف جديد لإطلاق النار بين الجانبين. التفاهات الجديدة للتسوية في درعا تقوم على أربعة مراحل: الأولى، وقف إطلاق النار بالتزامن مع نقل الرافضين للتسوية الجديدة إلى إدلب في الشمال السوري، أو إلى الأردن في الجنوب، مع التلويح باحتمالية العودة إلى العمليات العسكرية في حالة رفض اللجنة المركزية في المدينة لذلك. الثانية، دخول قوات الشرطة العسكرية الروسية في منطقة درعا البلد، لضمان عملية وقف إطلاق النار وحفظ الأمن فيها، وكذلك للإشراف على ترحيل من لا يقبل بالتسوية من جانب المعارضة السورية، وعلى عملية



تسليم السلاح للجنة الحكومية الأمنية. المرحلة الثالثة، تتضمن وضع ثلاث حواجز أمنية مشتركة بين اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس الخاضع لإشراف قاعدة حميميم الروسية، وبين الشرطة العسكرية الروسية داخل أحياء مدينة درعا البلد، مع رفع العلمين السوري والروسي، وتمركز قوة عسكرية لقوات النظام في أربعة مواقع عسكرية يتم تحديدها لاحقاً. المرحلة الرابعة، وتبدأ بعد تنفيذ بنود الاتفاق، وتتضمن قيام الجيش السوري بفك الحصار الذي فرضه على المحافظة وعلى أحيائها.

وبالرغم من نجاعة الدور الروسي في التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة في درعا للمرة الثانية -الأولى في يوليو -2018 إلا أن هناك من يرى أن روسيا تلعب دوراً «مزدوجاً» بشأن الصراع بين النظام والمعارضة في درعا؛ فمن ناحية تمثل روسيا الضامن لوقف إطلاق النار في المدينة، ومن ناحية أخرى كان دورها نفسه سبباً في التصعيد والمواجهة داخلها مؤخراً. وتفسير ذلك أن اتفاق الهدنة الأول في يوليو 2018 لم ينص صراحة على سحب السلاح الخفيف من أيدي فصائل المعارضة في درعا، وإنما نص على سحب السلاح الثقيل والمتوسط، ومن ثم فإن غض روسيا الطرف عن بقاء هذا النوع من السلاح في أيدي المعارضة حتى عام 2021 الجاري، كان مدخلاً لتوتر الأوضاع فيها؛ لاسيما في مواجهة قوات النظام، بخلاف ما ينتج عن ذلك من اعتبار درعا نموذجاً للتسوية بما قد يشجع غيرها من مناطق التسويات عبر آلية خفض التصعيد على سلوك الحذو نفسه. كما أنه من غير المقبول تصور قيام النظام السوري بشن حملة عسكرية في درعا وحصارها دون أن تكون الموافقة الضمنية الروسية حاضرة. لكن في الوقت نفسه ترغب روسيا في أن تظهر بمظهر الوسيط بين الأطراف المتصارعة؛ باعتبار ذلك أحد آلياتها في تحويل الانجازات على أرض الصراع في سوريا إلى مكاسب، وبالتالي فهي تسعى لاحتواء الصراع بين أطرافه السورية بما يمنع مزيداً من الفوضى الأمنية، وما ينتج عنها من تكلفة إنسانية تتحمل روسيا المسؤولية الأدبية عنها أمام العالم.

وفقاً للمعطيات السابقة بات التساؤل الأكثر إلحاحاً حالياً يدور حول فرص صمود التسوية في درعا؟ جدير بالذكر هنا أن التسوية الثانية للأوضاع في درعا برعاية روسية



تقوم على استبدال أوضاع أقرتها التسوية الأولى في مقدمتها سحب السلاح الخفيف وتسليمه للشرطة الروسية. ودخول اللواء الثامن من الفيلق الخامس من الجيش السوري للمدينة، مع استحداث نقاط أمنية جديدة، ومن ثم فإن المعارضة المسلحة -وفقا للتسوية الثانية في درعا- فقدت بعض المكتسبات التي كانت في حوزتها. كما أنها خسرت أوراق ضغطها فعليا عبر توظيف ورقة درعا في وجه النظام السوري، بخلاف حالة ضرب المعنويات لعناصر المعارضة الراضية للتسوية. وهنا يرى البعض أن هذا الأمر إما أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار في الأوضاع الأمنية، وإما أن يؤدي إلى رفع درجات التوتر الأمني والعسكري في المدى المنظور حال تمكن عناصر المعارضة من الحصول على السلاح بأى وسيلة كانت، أو حال تجاوز النظام حدوده التي رسمتها له التسوية الروسية. بخلاف حالة التوافق أو التعارض بين الفاعلين من الدول المنخرطة في الأزمة السورية، والمهتمة بالجنوب السوري، وبالتالي فإن فرص استمرار التسوية باتت محكومة بعدة نقاط:

أولها، يتعلق بمدى التقارب أو التعارض في وجهات النظر بين الراعي الرسمي للتسوية في درعا وهي روسيا، وبين الراعي الإقليمي للنظام السوري وهي إيران. وتفسير ذلك أنه وبالرغم من التنسيق بين الدولتين ودعمهما الثنائي للنظام السوري على مدار سنوات الأزمة، إلا أن الدولتين بينها قدر من التنافس والتعارض في بعض الجوانب النوعية للصراع، وتحديدًا في درعا فإن ثمة استقطابا واضحا بين الجانبين الروسى والإيراني وآليات تحركهما على الأرض في الجنوب السوري؛ فإيران ترعى الفرقة الرابعة في الجيش السوري، بينما ترعى روسيا كل من اللواء الثامن بالفيلق الخامس من الجيش السوري إلى جانب الشرطة العسكرية، وتسعى روسيا إلى دعم التشكيلين وجعلهما كقوة «موازنة» للمليشيات الإيرانية العاملة على الأرض، وجميع هذه الأطراف المستقطبة بين الجانبين الروسى والإيراني تتنافس على النفوذ والسيطرة في مناطق الجنوب السوري.

ثانيها، يرتبط بمدى ضغط الأوضاع الاقتصادية الحادة في محافظة درعا على حياة ساكنيها، وانعكاسات ذلك على حالة الاستقرار الأمنى بها؛ نظرا لما تؤدي إليه الأوضاع الاقتصادية المتردية من عدم استقرار، خاصة وأن محافظة درعا تحديدا تعد



من محافظات سوريا الفقيرة، وتزيد فيها معدلات البطالة، وتراجع بها معدلات الأمن الغذائي. وهي إشكاليات تضع المزيد من التحديات أمام اتفاق التسوية المحلي، لأن تفاقمها يدفع بمواطني المحافظة؛ وخاصة فئة الشباب منهم إلى انتهاج أساليب عنيفة كرد فعل على الأوضاع المتردية، بما قد يفتح المجال أمام انعدام الأمل وهي أولى خطوات جنوح فئات الشباب - في بؤر الصراع المسلح - إلى رفع السلاح في مواجهة الدولة، أو الانضمام للتنظيمات الإرهابية.

ثالثها، يتعلق بالدور الأمريكي الضمني الذي ثمن اتفاق التسوية في درعا، بالرغم من أن الاتفاق ينهي وجود المعارضة التي مثلت نقطة ارتكاز مسلحة في مواجهة النظام السوري، واعتبرتها واشنطن خط مواجهة أمام تمدد الميليشيات الإيرانية تجاه الحدود الجنوبية الغربية، حيث إسرائيل حليفها الاستراتيجي، ووسيلة لاستمرار محاصرة الدولة السورية عبر عرقلة عمل المعابر أمام النشاط الاقتصادي خاصة معبر نصيب على الحدود مع الأردن. وتفسير ذلك أن إدارة بايدن تسعى إلى منع استفادة إيران من أوراق قوتها في الملف السوري بمنع تمددها إلى الجنوب السوري لملاحقة المعارضة، وبالتالي توسيع نطاق النفوذ الإيراني حتى التخوم الإسرائيلية. ومن ثم تأتي الموافقة الأمريكية الضمنية على التسوية في درعا من باب أن هذه التسوية برعاية روسية تضمن فعليا عرقلة النفوذ الإيراني وتمدده في جنوب سوريا. بما يبقى وضع التسويات الشاملة في الملف السوري محصورا بين الولايات المتحدة وروسيا بالدرجة الأولى، وهو أمر يعطى لإدارة بايدن فرصا كبيرة للمقايضة مع روسيا بشأن الملف السوري على مستوى التسويات الشاملة؛ لاسيما في مناطق الشمال السوري التي لاتزال تمثل منطقة نفوذ أمريكية وتركية خالصة.

مما سبق يمكن القول، أن التسوية في درعا برعاية روسيا منحت آلية التسويات المناطقية التي راعتها روسيا زحما كبيرا؛ نظرا لأهمية منطقة الجنوب السوري في قربها من الحدود الأردنية والإسرائيلية، كما أنها تمهد فعليا لدور روسي أوسع في رعاية التسويات في مناطق خارجة عن النفوذ الروسي كمناطق الشمال السوري حيث النفوذ التركي؛ وفي مقدمتها الملف الأكثر صعوبة وهو ملف إدلب.